

Distr.: General
12 May 2017
Arabic
Original: French



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
للسنغال لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية السنغال لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتتشرف بأن تحيل طيه تقرير السنغال عن تنفيذ التدابير الواردة
في القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة

تقرير مقدم من السنغال عن تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦)

بالإشارة إلى التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦)، صدقت جمهورية السنغال على معظم الصكوك الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، وهي تعمل جاهدة من أجل كفالة الوفاء بالالتزامات الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولاسيما القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦).

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن السنغال لا يقيم علاقات تعاون عسكري أو تقني مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما لا يوجد بينهما أي اتفاق يتعلق بصيد الأسماك أو بأي أنشطة أخرى متصلة بالاقتصاد البحري.

وفيما يتعلق بتجميد أصول الأفراد والكيانات المحددة في القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، فقد تم إخطار المؤسسات المالية لكي تتخذ التدابير اللازمة في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إلى جميع المؤسسات المالية تنفيذ التدبير الرامي إلى خفض عدد الحسابات المصرفية إلى حساب واحد لكل بعثة دبلوماسية ومكتب قنصلي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى حساب واحد لكل دبلوماسي وموظف قنصلي معتمد في المصارف القائمة داخل إقليم السنغال.

وبالإشارة إلى الفقرة ٣٤ من القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) التي تفيد بأن مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يُرسلون للعمل في دول أخرى بغرض جلب العملة الصعبة التي تنفقها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على برامجها النووية وبرامجها الخاصة بالقذائف التسيارية، تجدر الإشارة إلى وجود شركة تابعة لكوريا الشمالية في السنغال، هي شركة "Mansudae Overseas Project Architerctural Group". وقد أنشئت هذه الشركة بموجب الإعلان التأسيسي رقم SN-DKAR-B6903 في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتتمثل الأنشطة الرئيسية لهذه الشركة في البناء والأشغال العامة وأعمال الحفر والديكور والهندسة المدنية واستئجار المعدات (الآلات الثقيلة والرافعات الثابتة والرافعات المتحركة والحفارات وآلات التحميل والشاحنات) وتقديم الخدمات. ويتألف الملاك الوظيفي الكوري للشركة من ٢٨ موظفاً. بيد أنه اعتباراً من ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تم تعليق منح تأشيرات الدخول والإقامة القصيرة المدة للعمال القادمين من كوريا الشمالية في انتظار نتائج التحقيقات الجارية بشأن المساهمة المالية لهذه الشركة في البرنامج النووي لكوريا الشمالية، ومدى اعتماده في نهاية المطاف على الأموال المتأتية من أنشطتها في السنغال.

وفيما يتعلق بالضوابط الرامية إلى منع دخول الأشخاص الخاضعين للجزاءات تطبيقاً للقرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) إلى الأراضي الوطنية، تتعاون مديرية مراقبة الإقليم الوطني التابعة للمديرية العامة للشرطة الوطنية بوزارة الداخلية والأمن العام في السنغال مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) من أجل الاستجابة الفورية للإخطارات الصادرة عن هذه الأخيرة.

أما أحكام القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) والقرارات السابقة المتعلقة بالجزاءات التجارية والقيود المفروضة على السلع الكمالية فيما يتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تُنفذ أيضاً تنفيذا تاماً.